



## في هذا العدد

# كي لا يسقط استقرار لبنان سهواً

يخطئ كثيراً من يقارب ملف اللاجئين والنازحين مقارنة أمنية بحتة. مثله يفعل أيضاً من يتناولوه من باب تبسيطي بدعوى انه ملف اخلاقي بحت. بين الاثنين هناك ثالث يغامر باستخدامه كوسيلة استثارة وهلع. في الواقع ان ملف اللاجئين والنازحين - فلسطينيين وسوريين - يحتاج الى مقارنة ينبغي ان تكون متناسقة في مشروع واحد يقدم الحقائق والوقائع اللبنانية السياسية والديموغرافية في آن.

ما جعل من هذا الملف موضوعاً أمنياً هو عدم قدرة السلطات مع اندلاع الحرب في سوريا على تنظيم توافد النازحين ومقار اقاماتهم، فكان ان انتشر الكثير منهم في النسيج اللبناني وفي كل المناطق، او في المخيمات التي اقيمت على عجل بشكل عشوائي، ناهيك باستغلال ارباب هذا الواقع ليتسللوا اليها بحيث صاروا عنواناً لصيقاتها او تعريفاً عن اللاجئين والنازحين فيها. الذي اكد هذا الامر هو العدد المثير للشبكات الارهابية التي تم اكتشافها وتوقيف افرادها واحالتهم الى القضاء المختص، والتي لو نجحت مخططاتهم لحولوا ما كانوا يعتزمون مهاجمته الى اثر بعد عين. كل ذلك لا يعني ابداً ولا في اي حال من الاحوال تبرير المقاربة الامنية البحتة، لان من تم توقيفهم لتورطهم في الارهاب لا يشكلون شيئاً من عديد النازحين السوريين.

اما في حالة اللاجئين الفلسطينيين التي عادت تنصدر المشهد اخيراً، فان التنسيق مع القيادات الفلسطينية نجح الى الان في ضبط الامور ومنع تحول المخيمات الى مصدر لتهديد استقرار لبنان، على الرغم من انه لا يخفى على احد ان بعض الفلسطينيين جعلوا انفسهم متعهدي قلق واضطرابات متناسين قضيتهم الام، الا وهي فلسطين المحتلة. لكن يبقى ان هؤلاء قلة قليلة مقارنة بعديد الفلسطينيين.

الملف انساني وبامتياز ايضاً، لان هؤلاء ضحايا حروب وعنف اصابهم في حياتهم وارزاقهم وتسبب في قتل احيائهم. اللبنانيون يعرفون حق المعرفة بشاعة الحرب التي خربوها وقباحتها ومرارات النزوح، وحتى وان كان داخل الوطن وبين الاقارب والعائلات. لذا فانه اصعب ما يكون على السوريين ان يكونوا نازحين ويخرجوا من وطنهم، وقد صار بعضه انقضاء بكل ما للكلمة من معنى. لكن في الاثناء هناك من يتاجر بهذا الملف من بابه الانساني العريض عبر جعل قضية النازحين تجارة وباب ارتزاق من خلال تشكيل جمعيات ومؤسسات تستدرج تمويلات من الخارج، فيثري هو وتزداد حال النازحين تردياً وتراجعا.

بين هذا وذاك، هناك الدولة اللبنانية التي تسعى الى نقل واقعها من حالة الامان الى حالة الازدهار، والمسؤولون يخشون من التعثر نتيجة عبء ملفي النازحين واللاجئين لاسباب عدة كثيرة وصحيحة، تتركز في الطبيعة البنيوية للنظام اللبناني. فلا يمكن لاحد ان ينكر او يجانب الحساسية والخشية من استعمال او استغلال جزء من هؤلاء في الصراعات الداخلية واستخدامهم اداة تهويلية.

اكثر ما ينبغي التنبه منه واليه هو التأثير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على البلد ككل، اذ لطالما تجاهل المجتمع الدولي جزءاً مهماً من التزاماته المادية نحو النازحين، تاركا العبء على الدولة اللبنانية، المنهكة اساساً جراء الحروب المتقطعة منذ قيام الكيان الصهيوني والفساد الذي صار بنيويًا. كما ان النازحين كانوا على الدوام منافسين جديين للعمالة اللبنانية لاسباب كثيرة، بعضها يكمن في تراجع تنمية التعليم المهني والحرفي وتوجيهه بحسب حاجات سوق العمل، ناهيك بعدم وجود سياسة مثلثة الاضلع بين الدولة والعمال وارباب العمل.

امام ما تقدم، حتى لا يتطور الواقع الحالي الى الاسوأ ان بالنسبة الى لبنان واللبنانيين او النازحين واللاجئين، هناك الكثير مما ينبغي تفاديه ومعالجته فوراً. لذا تناولت "الامن العام" هذا الملف في محاولة لمقاربة الامور بعقل بارد وآليات علمية وعملية، كي لا يسقط استقرار لبنان سهواً مرة اخرى.

"الامن العام"